

International Journal of Foreign Trade and International Business



E-ISSN: 2663-3159
P-ISSN: 2663-3140
Impact Factor: RJIF 5.22
www.foreigntradejournal.com
IJFTIB 2025; 7(1): 65-76
Received: 03-02-2025
Accepted: 17-03-2025

غسان ابراهيم احمد
كلية الادارة والاقتصاد/جامعة
تكريت

خليل إسماعيل عزيز
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة
تكريت

أثر بعض المتغيرات النقدية في تحفيز الصادرات الصناعية حالة دراسية (الصين-الهند)

غسان ابراهيم احمد, خليل إسماعيل عزيز

DOI: <https://doi.org/10.33545/26633140.2025.v7.i1a.145>

المستخلص

يهدف البحث الى معرفة مدى تأثير المتغيرات النقدية في تحفيز الصادرات الصناعية لدول العينة ، اذ تتأثر السياسة الصناعية في دول جنوب آسيا بمجموعة من المتغيرات من ضمنها المتغيرات النقدية ، كل متغير له تأثير معين الامر الذي يستدعي اعادة دراستها لتحديد مدى تأثيرها تم اعتماد المنهج الاستقرائي لاثبات الفرضية التي انطلق منها البحث باستخدام الاسلوب القياسي Panel Data والتحليلي لاثبات الفرضية ، توصل البحث الى وجود استقرار في معدلات التضخم واسعار الصرف الامر الذي من شأنه تحقيق بيئة ملائمة للاستثمار والنمو الاقتصادي المستدام.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف ، التضخم ، الصادرات الصناعية ، سعر الفائدة.

المقدمة

يمكن النظر الى العالم بأنه نتاج التصنيع الذي تمكنت به دول غرب اوربا وشمال امريكا واخرى من اسيا اذ شهدت دول جنوب اسيا اداءً متميزاً اعتباراً من نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين وبلغت مستويات جيدة من الرخاء الاقتصادي والتمدن زاد من رغبة المجتمعات النامية والفقيرة في التقدم والرفاه والشاركة الايجابية والمتكافئة ويتعدى دور التصنيع نمو الانتاجية ومتوسط دخل الفرد الى اختلاف حياة البشر بالكامل لكن عملية التصنيع معقدة فزيادة مستويات التقنية يؤدي الى زيادة الصادرات الصناعية التي تحتاج الى متطلبات مؤسسية وتنظيمية وتقنية وراس مال بشري متقدم كما تتأثر بسياسات نقدية تحفز من الصادرات الصناعية من خلال عدة سياسات منها سياسة سعر الصرف وكذلك سياسة سعر الفائدة التي من شأنها زيادة الاستثمار الاجنبي وكذلك سياسة عرض النقد فزيادة الاخير من شأنه تغيير معدلات الاسعار الذي يقلل من الاستقرار الاقتصادي ويخفض معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي المستدام.

أهمية البحث : تتبع اهمية الدراسة من اهمية السياسة النقدية وتأثيرها الكبير في الصادرات الصناعية لدول جنوب اسيا فزيادة الاخير مرتبط بالمتغيرات النقدية التي من شأنها التأثير ايجابياً في مستوى الانتاج الصناعي.

Corresponding Author:

غسان ابراهيم احمد
كلية الادارة والاقتصاد/جامعة
تكريت

مشكلة البحث : تتأثر السياسة الصناعية في دول جنوب اسيا بمتغيرات السياسة النقدية وكل متغير له تأثير معين في الصادرات الصناعية الامر الذي يستدعي اعادة دراستها لتحديد مدى تأثير المتغيرات النقدية.

هدف البحث : يهدف البحث الى معرفة مدى تأثير المتغيرات النقدية في تحفيز الصادرات الصناعية لدول جنوب اسيا.

فرضية البحث : تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ان المتغيرات النقدية لها تأثير ايجابي في الصادرات الصناعية لدول جنوب اسيا ويعمل على تحفيزها.

منهجية البحث : اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي الذي ينطلق من الجزء للوصول الى حقائق كلية اعتمدت الدراسة على بعض المتغيرات النقدية للوصول الى حقائق يمكن تعميمها على الكل بالاعتماد على الاساليب القياسية والتحليلية لاثبات فرضية البحث.

دراسات سابقة : تعد الدراسات السابقة جزءا أساسيا من البحث العلمي ، لانها تساهم في توفير الفهم العميق للموضوع من خلال بنائها لقاعدة معرفية قوية لدى الباحثين تمكنهم من تحديد الفجوات المعرفية والتي ستحتاج الى المزيد من البحث وكلاسي : دراسة Saibal (2009) "تأثير السياسات النقدية في الصناعة : ادلة من الهند " ، استهدفت هذه الدراسة قياس وتحليل تأثيرات صدمات السياسة النقدية على الصناعة في الهند وللمدة 1981-2004 وباستخدام نموذج VAR وتبين ودود تأثير معنوي لمتغيرات السياسة النقدية على مختلف القطاعات الصناعية في الهند.

دراسة (jorje 2017) " تأثير السياسة النقدية على الإنتاج الصناعي في دول أمريكا اللاتينية " بحثت هذه الدراسة في قياس تأثير السياسة النقدية على الإنتاج الصناعي في مجموعة من بلدان أمريكا اللاتينية (البرازيل ، شيلي، كولومبيا ، المكسيك وبيرو) وبالاعتماد على مؤشرات الإنتاج الصناعي الشهرية وباستخدام نموذج رياضي يسمى (ADL) لقياس التأثير المباشر وغير المباشر على الإنتاج الصناعي حيث وجد ان هذا التأثير يعتمد على نوع السلعة ومستوى التضخم في البلد وما هي السياسة النقدية المتبعة أي ان التأثير يعتمد بشكل كبير على طبيعة

الهيكل الصناعي لكل بلد. دراسة (Kutu 2017) " اثر الصدمات النقدية على الصناعة في دول البريكس" تعتمد هذه الدراسة على بيانات شهرية للمدة 1994-2013 وباستخدام نموذج الانحدار المتجه الهيكلي (P-SVAR) وجدت الدراسة ان التغيرات في سعر الصرف لها اكبر تأثير على الناتج الصناعي في بلدان بريكس ووجد أيضا تأثير إيجابي لمعدلات التضخم على الناتج الصناعي وكان للسياسة النقدية تأثير اكبر خلال فترات الانتعاش مما يتطلب من بلدان البريكس اتخاذ إجراءات سريعة لتعديل سعر الفائدة خلال فترات الركود لتحقيق الاستقرار في الإنتاج الصناعي. دراسة (Hillary, et al, 2018) "تقييم تأثيرات قنوات انتقال السياسة النقدية على القطاع الصناعي في نيجيريا " بحثت هذه الدراسة في قياس وتحليل الآثار المحتملة لقنوات انتقال السياسة النقدية في نيجيريا للمدة 1981-2014 وباستخدام اختبار التكامل المشترك (johansen) ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) وتوصلت الدراسة الا ان لقنوات الانتقال (الائتمان الموجه للقطاع الخاص ، سعر الفائدة ، سعر الصرف) تأثير سلبي على نمو القطاع الصناعي في نيجيريا في المدى القصير وال المدى الطويل. دراسة (Zhou, et al, 2022) " تنفيذ السياسة النقدية وتحويل الهيكل الصناعي في ظل كوفيد -19 ادلة من ثمان مناطق اقتصادية في الصين " وباستخدام نموذج (SV-TVP-FAVAR) توصلت الدراسة الى ان للسياسة النقدية الصينية تأثيرات متفاوتة على الصناعات الأولية والثانوية وظهرت المناطق الاقتصادية ذات الاندماج المالي الأكبر والانفتاح الاقتصادي الاوسع استجابة اكبر للتغيرات في السياسة النقدية مع الاخذ بنظر الاعتبار ان التباطؤات الزمنية للسياسة النقدية خلال الجائحة كانت اكبر وتوصي الدراسة باتباع سياسات نقدية تقاضلية تتماشى مع خصوصية كل منطقة اقتصادية. دراسة (Emmanuel, Jean, 2023) " السياسة النقدية الصناعية " تحاول هذه الدراسة ان تستكشف كيفية تأثير السياسة النقدية في تحديد موقع النشاط المالي للمصارف الممولة للصناعة من خلال نموذج مبسط يفترض وجود مصرف واحد وبلدين متماثلين وهناك ثلاث محددات أولا مقدار ومكان الاستثمار وثانيا يعتمد نطاق عمل البنك على دعم السيولة والمرحلة الثالثة تتمثل بتحقيق الفوائد من الاستثمار ، وتبين ان استعداد الدول وقدرتها على دعم قطاعها المالي في أوقات الازمات تساهم كثيرا في تحديد موقع النشاط المالي للمصرف.دراسة (Joel,et,al,2023) " تأثير السياسة النقدية على أداء قطاع التصدير في نيجيريا" وللمدة

2014-2023 وباستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) تبين وجود تأثير معنوي لمتغيرات السياسة النقدية في مجمل الصادرات النيجيرية. دراسة (Sardar, 2023) " تأثير صدمات السياسة النقدية على الناتج الصناعي في أفغانستان " وذلك باعتماد بيانات فصلية للمدة 2003-2021 وباستخدام نموذج تصحيح الخطأ الهيكلية (VECM) واختبار سببية جرانجر أظهرت وجود علاقة توازنية طويلة الاجل متجه من المتغيرات النقدية المستقلة (عرض النقد الواسع ، التضخم ، سعر الصرف) الى المتغير التابع الإنتاج الصناعي.

المبحث الاول : الجانب النظري

ظهر الاهتمام بالسياسة النقدية في القرن التاسع عشر ليزداد الاهتمام بشكل كبير اثناء الازمات النقدية وحالات عدم الاستقرار لاسيما في القرن العشرين ، حيث تلعب السياسة النقدية دوراً مهماً في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية الكلية ، واي صدمة في اداء النظام النقدي يؤثر بشكل مباشر في اداء الاقتصاد الكلي لاسيما في الميزان التجاري ، وتختصر السياسة النقدية اهدافها في المربع السحري للدور والمتمثل بتحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار ، وسيادة حالة التشغيل والعمالة ، وتحقيق مستويات معقولة من النمو الاقتصادي ، وتنتهي بتحقيق استقرار في الميزان التجاري الذي يمثل جزء من ميزان المدفوعات (Mishkin,2022, 7). فالسياسة النقدية اداة من ادوات السياسة الاقتصادية العامة تستخدمها الدولة الى جانب السياسات الاخرى كالسياسة المالية وسياسة الاسعار والسياسة التجارية وسياسة الاجور، للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها في المتغيرات المحورية لهذا النشاط كالاستثمار والاسعار والإنتاج والدخل ، او هي عملية الاشراف على المعروض النقدي للدولة من اجل استكمال اهداف محددة تقلل من التضخم وتحقق التوظيف الكامل بما يضمن تحديد اسعار الفائدة وقياس راس المال للبنوك والعمل كملجأ اخير للاقراض، وللسياسة النقدية معنيان ضيق وواسع فالاول ، اجراءات تستخدمها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقد بقصد تحقيق اهداف اقتصادية معينة ، بهذا المعنى عرف الاقتصادي kent السياسة النقدية بانها مجموعة الوسائل التي تتبعها الادارة النقدية لمراقبة عرض النقد لبلوغ هدف اقتصادي معين، كهدف الاستخدام الكامل وبهذا تتضمن التوسع والانكماش في حجم النقد المتداول بقصد بلوغ اهداف محددة. وبنفس الاتجاه يعرفها wrights man بانها

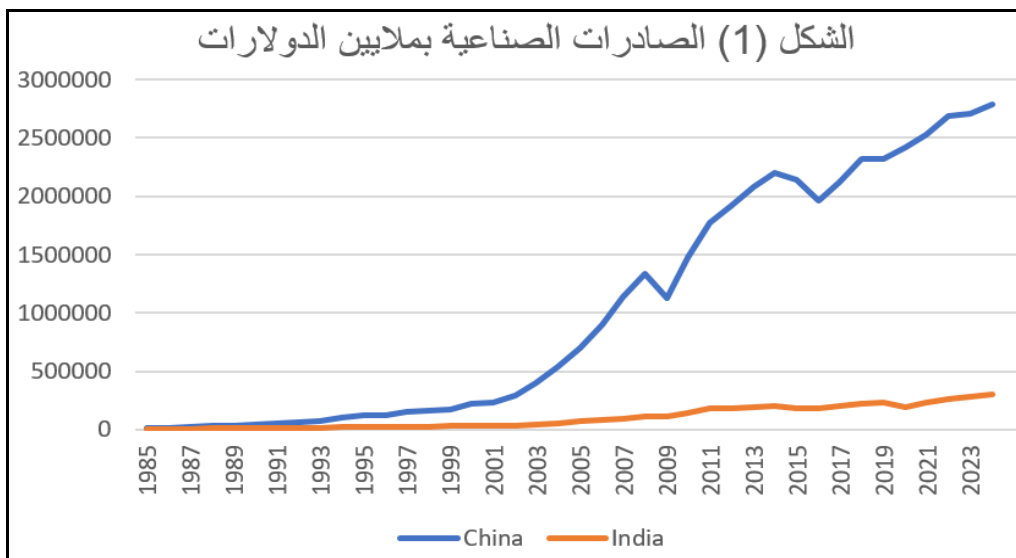
الجهود المبذولة من قبل البنك المركزي لمراقبة عرض النقد وشروط الائتمان لغرض الوصول الى اهداف اقتصادية معينة. اما prather فيرى ان السياسة النقدية تنظم Regulation عرض النقد (العملة والائتمان المصرفي) عن طريق تدابير ملائمة تتخذها السلطات النقدية ممثلة بالبنك المركزي او الخزينة ويذهب اخرون الى ان السياسة النقدية هي اجراءات measures تبحث في التأثير على مستوى الانفاق الكلي ، بواسطة معدل الفائدة (كلفة الائتمان) cost credit ووفرة الائتمان حجم الائتمان المتاح availability of credit ، اما الثاني فيشمل جميع التنظيمات النقدية والمصرفية لما لها من دور مؤثر في مراقبة حجم النقد المتيسر في النظام الاقتصادي، اي انها تشتمل على جميع الاجراءات التي تتخذ من قبل الحكومة والبنك المركزي والخزينة بقصد التأثير على مقدار وتوفير واستعمال النقد والائتمان ، ويمكن ان تعرف ايضاً بانها ذلك العمل الذي يوجه للتأثير في النقد والائتمان وكذلك الاقتراض الحكومي، اي حجم وتركيب الدين الحكومي اي انها لاتقف عند حدود الرقابة على حجم العملة المصدرة وعرض واستخدام الائتمان المصرفي بل تمتد لتشمل السياسة الاقتراضية للقطاع الحكومي لما للاخير من انعكاسات واضحة على عرض النقد (Jacob & Other,2021,13) ، كما ترتبط اهداف السياسة النقدية بالاهداف الاقتصادية وتتمثل هذه الاهداف بالحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار والاجور والحد من معدلات التضخم ورفع معدلات التشغيل والتوظيف بالاضافة الى الاستقرار المالي وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي والتحسين في الميزان التجاري وميزان المدفوعات ، حيث تحاول السياسة النقدية الى استقرار المستوى العام للأسعار لان ارتفاع الاسعار يخلق حالة من عدم اليقين في الاقتصاد وبالتالي الى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي (Hanafi & Other, 2024,20) ، كما تسعى السياسة النقدية الى تحقيق مستويات تشغيل عالية ومعدلات بطالة منخفضة الذي يكون وفق المعدل الطبيعي المقترن بالمعدل الطبيعي للإنتاج ، مما يعزز معدلات النمو الاقتصادي الذي يرتبط بشكل وثيق بزيادة معدلات التشغيل فانخفاض الاخير يؤدي الى زيادة معدلات البطالة. تستطيع السياسة النقدية تعزيز النمو من خلال تشجيع الشركات على الاستثمار وتشجيع الافراد على الادخار، الذي يوفر السيولة الكافية للشركات الاستثمارية كما ان ارتفاع قيمة العملة المحلية يجعل السلع والمنتجات المحلية قادرة على المنافسة في السوق الدولية والعكس بالعكس، فالاستقرار في سوق الصرف الاجنبي

مهم في تحفيز الصادرات وتحسين وضع ميزان المدفوعات ان محاولة البنك المركزي تحقيق استقرار في سعر الفائدة هي محاولة لتحقيق استقرار لدى المستثمرين ويعزز من استقرار الاسواق المالية فالزيادة في اسعار الفائدة تؤدي الى خسائر راسمالية كبيرة لاسيما على الرهن العقاري والسندات طويلة الاجل (Tawakol & Fadol,2020,18). للادوات النقدية الدور الكبير في الصادرات الصناعية لما لها من تأثير في الاستثمار والسيولة والنتائج الامر الذي يجعل من السياسة النقدية الدور الكبير في الاقتصاد بشكل عام.

المبحث الثاني : تحليل مؤشرات الدراسة

تطور مؤشر الصادرات الصناعية: يمثل التطور عنصراً رئيسياً يدعم التوسع الاقتصادي السريع ففي ثمانينات القرن الماضي لم يكن هناك تقدم تكنولوجي ملحوظ في كلا الدولتين رغم التطور في بعض المجالات لاسيما في الاسلحة النووية والاقمار الصناعية، والسبب يعود الى عدم وجود تنسيق بين معاهد البحوث ومؤسسات الانتاج، ولكن كان لاستيعاب الصين للتكنولوجيا المستوردة نتائج جيدة اذ يظهر من الشكل (1) ان الصين حققت نمواً في الصادرات يفوق الهند لاسيما في بداية التسعينيات واستمرت الزيادة بتفوق اذ زادت صادرات الصين بشكل متزايد حتى وصلت النسبة الى 10.7% ، في سنة 2024 متجاوزة توقعات السوق البالغة 7.3% رغم العقوبات المتوقعة قامت الشركات المصنعة بتحميل الطلبات مسبقاً، تحسباً لفرض رسوم كمركية اضافية من الادارة الامريكية الجديدة وعلى مدار عاماً كاملاً في عام 2024، اذ ارتفعت بنسبة 5.9% لتصل الى 3.58 تريليون دولار امريكي.

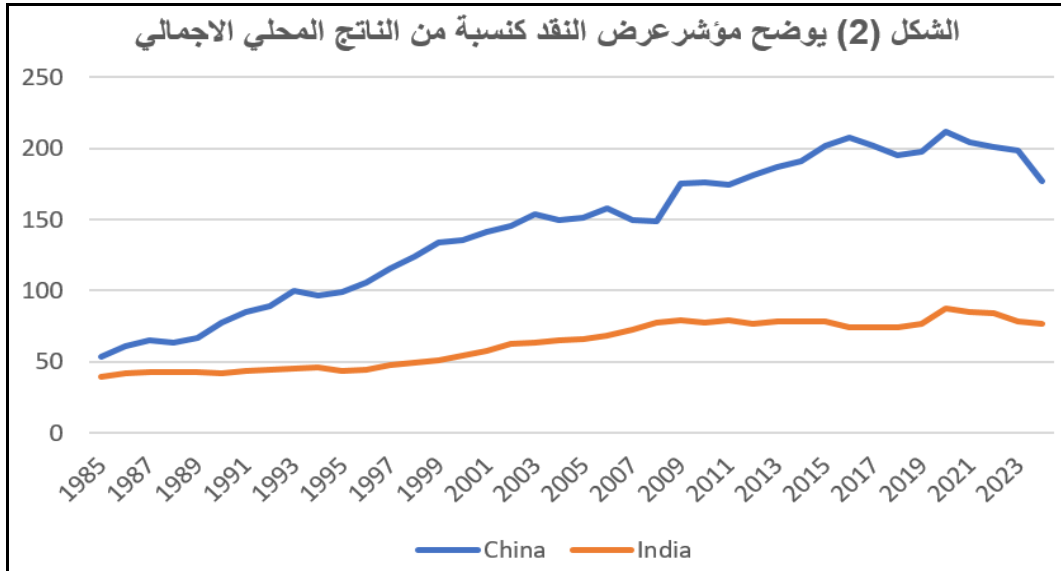
ان النمو الاقتصادي الذي تحققه دول جنوب اسيا (الصين ، الهند) قائم بالدرجة الاساس على التصدير لاسيما الصناعية، دعمت الحكومات المتعاقبة للهند سياسات اقتصادية حمائية مع تدخل شديد للدولة ويتضاعف نمو الصادرات بسبب سياسة تحرير التجارة الخارجية وانشاء مناطق حرة لاسيما بعد عام 1991 ، التي من شأنها زيادة معدل النمو الاقتصادي الذي له علاقة بتبادلية طويلة الاجل مع الصادرات الصناعية لاسيما في بداية عام 2000، اصبح متوسط النمو السنوي في الناتج المحلي الاجمالي لدولة الهند بين 6-7% ، وبين عامي 2013 - 2018 حققت الهند معدلات نمو عالية حيث يبقى النمو الاقتصادي ايجابياً في الهند على المدى البعيد لانه يتميز باقتصاد فتي ، تباطأ الاقتصاد قليلاً عام 2017 بسبب صدمات نزاع المالية عام 2016، وقرار ضريبة السلع والخدمات عام 2017 وفي السنوات الاخيرة انتعش الاقتصاد الهندي ففي عام 2020 ، كان اكبر اقران التجارة مع الهند هم الولايات المتحدة والصين والمملكة العربية السعودية وكوريا الجنوبية اضافة الى بعض دول اوريا ، وهذا ما اعتمدته كل من الصين والهند فزيادة الانفتاح التجاري واعتماد السوق الحرة مع الاستثمار المستمر في البنية التحتية الذي حقق تقدماً ملحوظاً في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، الا انه يواجه تحديات واضحة اهمها الزيادة الكبيرة في عدد السكان، اذ تجاوزت الهند الصين لتتقدم دول العالم من حيث عدد السكان مع تقدم في معدلات النمو الاقتصادي وحسب التوقعات القرن القادم سيكون لدول جنوب اسيا ومن الشكل البياني (1) يؤكد ان الصين والهند حققتا معدلات نمو اقتصادي واضح لاسيما خلال المدة 1997-2024



المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الملحق (1) وباستخدام البرنامج الاحصائي Excel.

لكن الصين حققت معدلات نمو مرتفعة في الصادرات الصناعية مقارنة بالهند التي كانت معدلات نموها اقل بسبب اعتماد الاخيرة السياسة القائمة على الاكتفاء الذاتي التي من شأنها تقليل الصادرات بسبب عدد سكانها الهائل. مما تقدم نلاحظ ان الصين والهند تميل في تجارتهما على الصادرات الصناعية التي تشكل نحو 90% من اجمالي الصادرات السلعية ، فالهند اكبر مصنع للادوية المكافئة وتلي اكثر من 50% من الطلب العالمي على اللقاحات كما تحتل الثانية عالميا في صناعة الغذاء .

2-تطور مؤشر عرض النقد : تعتمد البلدان النامية على عرض النقد الضيق لانها تستخدمها وسيلة للدفع لذلك تتضمن العملة الورقية الالزامية مضافاً لها الودائع الجارية لذلك تكون نسبتها اعلى في المراحل الاولى من عملية التنمية الاقتصادية ولكن مع التقدم الاقتصادي تصبح الاسواق المالية اكثر تقدماً وتنظيماً لذلك سوف تعتمد الدول التي تحقق تقدماً على عرض النقد الواسع اذ يضاف لها الودائع الزمنية وودائع الادخار والشكل البياني (4) يوضح مستوى السيولة في البلدين.

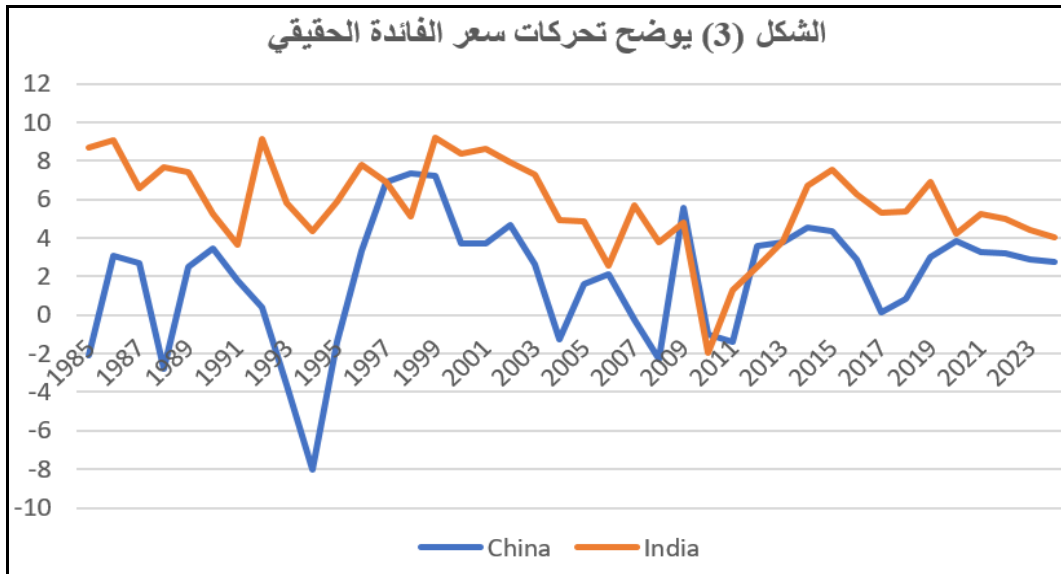


المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الملحق (1) وباستخدام البرنامج الاحصائي Excel.

يظهر من الشكل البياني ان عرض النقد في الصين اعلى من عرض النقد في الهند وهذا يعود الى ان الصين تحقق معدلات نمو مرتفعة مع معدلات تضخم منخفضة مما يسبب ارتفاع لمنحنى عرض النقد كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي مع الزمن خلال مدة الدراسة 1985-2024. تتميز الدول النامية بارتفاع معدل نموها الاقتصادي الى مستويات عالية يرافق ذلك ارتفاع في معدلات التضخم الذي يختلف من دولة الى اخرى وفقاً لمقدرتها في وضع سياسات اقتصادية تلائم طبيعة اقتصادها والسبب يعود الى الفوائض الهائلة في الموارد الطبيعية والبشرية التي لا تستغل كما يجب. وعلى العكس من ذلك فان الدول المتقدمة عادة ما تحقق معدلات نمو اقتصادي منخفض لا يتجاوز 3% محققة معدلات تضخم منخفضة والسبب يعود الى الاستخدام شبه الكامل للموارد الاقتصادية حيث يصبح تحفيز الاقتصاد امراً اكثر تعقيداً في حين زيادة عرض النقد في الدول النامية لا يرافقه زيادة في معدلات التضخم وانما يرافقه زيادة في النمو الاقتصادي والصين

تكاد لا تتوقف عن تحقيق ارقام قياسية جديدة في نموها الاقتصادي وكذلك الهند.

3-تطور مؤشر الفائدة : تشير المعطيات الاحصائية عن معدلات الفائدة الحقيقية في الصين والهند انها كانت متذبذبة لمعظم سنوات الدراسة وفي معظمها موجبة اذ ظهرت قيمها في الصين سالبة لبعض السنوات وهذا يعود الى التراجع الشديد الذي شهده القطاع الحقيقي ادى الى الارتفاع في المستوى العام للاسعار وما زاد من شدته هو التماذي في الاصدار النقدي الذي كان له الدور البارز في المعدلات السالبة التي سيطرت في السنوات (1985 ، 1989 ، 1993 ، 1994 ، 1995 ، 1996 ، 2004 ، 2009) ثم انخفض سعر الفائدة الحقيقي مرة اخرى لكلا الدولتين بعد الازمة المالية العالمية التي بدأت في الولايات المتحدة الامريكية التي تسمى بازمة الرهن العقاري للمدة (2008 - 2011) والتي شهدت ارتفاع شديد في معدلات التضخم والتراجع في نمو الناتج المحلي الاجمالي



المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الملحق (1) وباستخدام البرنامج الاحصائي Excel.

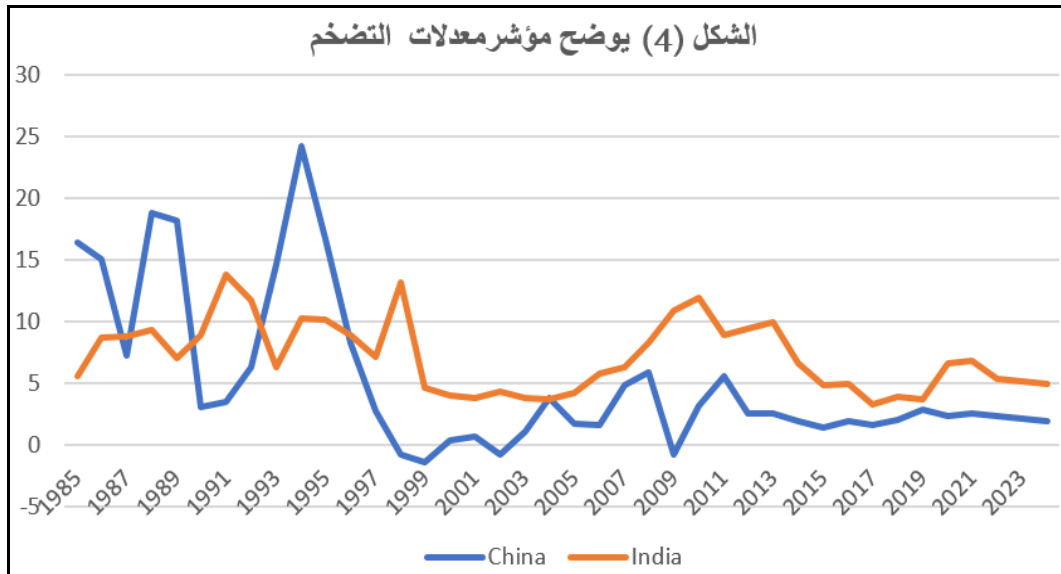
الذي رافق عملية الانتقال من النظام المركزي الى نظام السوق كما حققت كلا الدولتين تراجعاً شديداً منذ 2011 ولغاية 2019 نتيجة الاجراءات الحكومية التي قامت بها الحكومتين وبرامج الاصلاح المعتمدة من كليهما والتحسين الشديد في معدلات النمو الاقتصادي لتأتي جائحة كورونا وتدعم هذا الاتجاه وتراجع التضخم بشكل كبير مما افضى الى معدلات فائدة موجبة للسنوات (2012 - 2024) عموماً ان معدلات الفائدة الاسمية التي تجاوزت 50% هي انعكاس واضح لمعدلات التضخم ونمو الدين الذي استمر الى منتصف التسعينات من القرن الماضي لتعود الى معدلاتها الطبيعية نتيجة التراجع في معدلات نمو العجز والدين والزيادة في معدلات النمو الاقتصادي والشكل (2) يوضح التذبذب الشديد لمعدلات الفائدة مقابل التذبذب اقل لمعدل النمو واتجاه عام نحو التزايد.

لم يغير بنك الشعب الصيني دون تغيير خلال الاشهر الاخيرة لسنة 2024 بما يتماشى وتوقعات السوق اذ تم الحفاظ على سعر الفائدة لمدة عام لاسيما على القروض التجارية والمنزلية عند 3.1% بينما بقي سعر الفائدة الاساس للقروض لمدة خمس سنوات مرجع قروض العقارات عند 3.6% كلا السعيرين عند ادنى مستوياتها القياسية جاءت التخفيضات وسط تقلبات اليوان وسياسة التجارة المتشددة للرئيس الامريكى لتعزيز الاقتصاد

الامريكى من خلال ضرائب الاستيراد في الوقت نفسه التزم البنك الصيني بتعديل سياسته النقدية بما في ذلك سعر الفائدة لدعم الاقتصاد الصيني مع اعتماد سياسة مالية استباقية لديمومة النمو الاقتصادي المستدام.

في حين خفض البنك المركزي الهندي سعر الريبو بمقدار 25 نقطة الذي يمثل اول تخفيض منذ عام 2020 تماشياً مع توقعات السوق الذي من شأنه تخفيض تكاليف الاقتراض الى ادنى مستوى لمواجهة تباطؤ النمو الاقتصادي وسط تزايد عدم اليقين في التجارة الدولية اذ يتوقع البنك المركزي نمواً في الناتج المحلي الاجمالي يقدر بـ 6.7% مع المحافظة على توقعات التضخم عند 4.2%.

4-تطور مؤشر التضخم : يعد انخفاض مؤشر التضخم في دول جنوب اسيا (الصين ، الهند) من السمات المهمة لبيئة الاقتصاد الكلي المستقرة لاسيما منذ منتصف التسعينات من القرن العشرين ولغاية 2024 يرافق هذا الانخفاض نمو في الصادرات الصناعية لكلا الدولتين هذا الاستقرار حقق قدرة تنافسية سعرية في اسواق التصدير فالانخفاض الشديد في مؤشر التضخم للهند والصين هو اشارة الى اداء جدير بالثقة من جانب الحكومتين الصينية والهندية من خلال الشكل البياني (3).



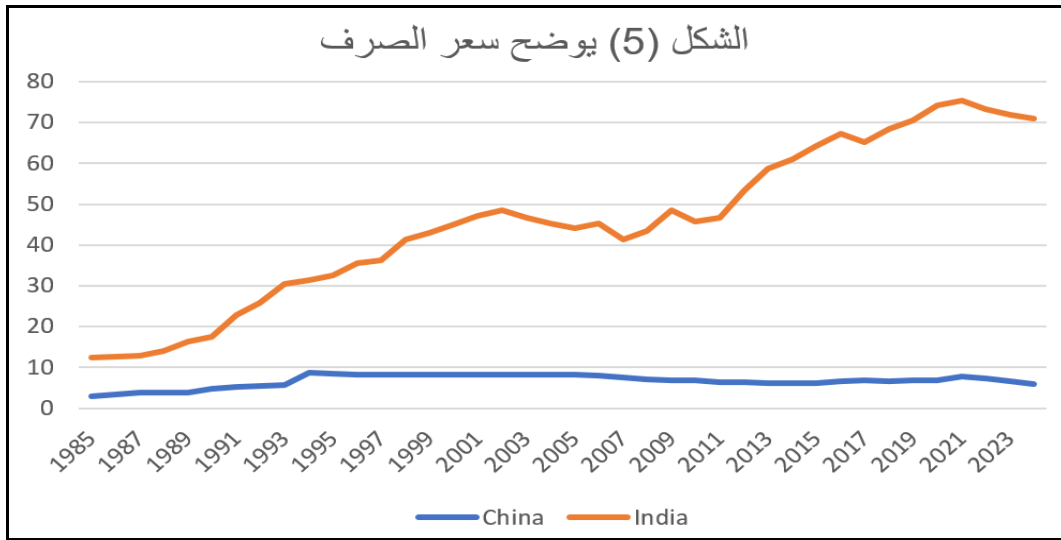
المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الملحق (1) وباستخدام البرنامج الاحصائي Excel.

الشكل يظهر ان الهند تتمتع بنمو في عرض النقد في عرض النقد بمقدار اكبر مما هي عليه في الصين مما ادى الى ارتفاع معدلات التضخم في الهند بمعدل اكبر نسبياً اعتباراً من عام 1997 ولغاية 2024 كما استطاعت الصين التعويم المدار لعملتها جعلها تسيطر على التذبذبات التي تحدث لعملتها وتحقيق استقرار فيها رغم ارتفاع المعروض النقدي ويمكن ان يكون التضخم محلياً بسبب زيادة الائتمان المحلي او تحويل العجز في الموازنة الحكومية عن طريق الاقتراض او قد ينشأ التضخم عن طريق الاستيراد ويسمى بالتضخم المستورد.

ارتفع معدل التضخم في الصين الى 0.5% في بداية عام 2025 بعد ان كان معدل التضخم 0.1% في آب 2024 كما عكست نتائج السياسة النقدية الداعمة لمساعدة الاقتصاد وانعاش المواد الغذائية مع مراجعة مكونات سلة مؤشر اسعار المستهلك التي يتم مراجعتها كل خمس سنوات.

كما انخفض معدل التضخم السنوي في الهند الى 4.31% في بداية عام 2025 بعد ان كان في نهاية عام 2024 اكثر بدرجة وهذا الانخفاض يمثل اضعف معدل نمو اذ جاءت النتيجة كخطوة سريعة نحو المعدل الهدف البالغ 4% المحدد من قبل البنك المركزي الهندي مما يدعم حالة استمرار البنك المركزي في خفض اسعار الفائدة ودعم البنوك التجارية بالسيولة كان الانخفاض يعود اساساً الى تباطؤ اسعار الاغذية مع استمرار التضخم السالب للوقود.

5-تطور مؤشر سعر الصرف : يعد مؤشر سعر الصرف احد السياسات الهامة التي اتبعتها العديد من الدول لزيادة صادراتها ويحدث ذلك من خلال تخفيض قيمة العملة المحلية لكي تستطيع السلع المحلية منافسة السلع الاجنبية في السوق الدولية حيث اعتدت ذلك الهند اذ سجلت انخفاضاً مستمراً اعتباراً من بداية التسعينات من القرن الماضي ولغاية 2024 والشكل البياني (5) يوضح ذلك ومن المثير للاهتمام ان قيمة الروبية الهندية انخفضت بشكل كبير بعد الازمة المالية العالمية التي ضربت العالم عام 2008 او ماتسمى بازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الامريكية هذا الانخفاض في قيمة الروبية يجعل الهند قادرة على المنافسة الدولية على العكس من اليونان الصيني الذي سجل استقراراً ملحوظاً الى حد ما امام الدولار الامريكي وهذا واضح من الشكل (5) بسبب اعتماد الصين على نظام تعويم العملة المدار اعتباراً من بداية التسعينات حيث سجلت انخفاضاً واضحاً خلال الفترة 1990 - 2005 من (4.78) مقابل دولار واحد الى (8.278) يوان مقابل دولار واحد وذلك لتجد نفسها في السوق الدولية لتعود مرة اخرى بارتفاع قيمة اليوان الى (6.14) واستقرت على ذلك نستطيع القول ان سياسة سعر الصرف لها دور كبير... الصينية وذلك من خلال تخفيض قيمة سعر الصرف الحقيقي بشكل متكرر مما ادى الى انخفاض اسعار السلع القابلة للتداول بما يتماشى مع اسعار السوق العالمية.



المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الملحق (1) وباستخدام البرنامج الاحصائي Excel.

ان الاستقرار الذي شهدته الصين لاسيما في مجال البنية الاقتصادية الكلية التي تعد احدى السياسات الهامة التي اعتمدها صناع السياسة الصينية. لقد تراجع اليوان الى 7.24 لكل دولار بسبب المخاوف المستمرة بشأن تصاعد التوترات التجارية العالمية التي لها تأثير على معنويات المستثمرين كما فرضت الولايات المتحدة الامريكية ضريبة كمركية بنسبة 10% على الواردات الصينية دفع ذلك بكين بفرض تعريفه تصل الى 15% على المنتجات الزراعية الامريكية. نشرت الصين نظام تجارة صرف العملات الاجنبية الصيني مؤشر يوان جديد يشتمل على 13 عملة باوزان مستندة الى التجارة الدولية اذ يمثل الدولار الامريكي الحصة الاكبر في المؤشر المذكور.

كما تراجعت الروبية الهندية الى مستوى 87.3 مقابل الدولار الامريكي وهذا التراجع يعد بسيطاً الا انه يحمو المكاسب التي حققتها الهند في وقت سابق نتيجة نتيجة قيام البنك المركزي بزيادة الطلب على السيولة ادى الى تخفيض السيطرة على العملة لذا حققت الهند نمواً في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 6.5% في السنة المالية الحالية متباطئاً بشكل كبير عن النسبة 8.2% في الفترة السابقة ليمحو الرأي القائل بان نمو الهند سيستمر في تفوقه على اقتصاديات اخرى رئيسية في السنوات القادمة جاء التباطؤ في النمو متماشياً مع الفترة التي شهدت معدلات فائدة عالية وضوابط عملة صارمة لدعم الروبية مما ادى الى انخفاض السيولة مما دفع البنك المركزي الى خفض الفائدة مع تحديد سعر الروبية مقابل الدولار.

المبحث الثالث : الجانب القياسي

للحصول على نتائج قياسية للمتغيرات الاقتصادية والنقدية قيد الدراسة ، وتجنب المشاكل القياسية التي تظهر او معالجتها بشكل سليم لابد من استخدام الانموذج القياسي الملائم للبيانات المختارة وفق فرضية البحث تم استخدام نماذج بيانات Panel Data التي تعد تقدماً في الاقتصاد القياسي وتستخدم عندما يكون عدد المشاهدات كبيرة وعدد المجموعات صغيرة حيث يتم تحليل البيانات الطولية مزيجاً من مقطع عرضي وسلاسل زمنية التي اكتسبت في الازمنة الاخيرة اهتماماً كبيراً لاسيما في الدراسات الاقتصادية التي تأخذ الزمن بنظر الاعتبار.

$Y =$ الصادرات الصناعية.

$X1 =$ عرض النقد الواسع وعلاقته طردية مع الصادرات الصناعية حسب منطق النظرية الاقتصادية اذا لم يصل الاقتصاد الى حالة التشغيل الكامل للموارد.

$X2 =$ سعر الفائدة وعلاقته عكسية مع الصادرات الصناعية وفق منطق النظرية الاقتصادية يعني انخفاض سعر الفائدة يؤدي الى زيادة الاستثمار والناتج الذي من شأنه زيادة الصادرات الصناعية.

$X3 =$ معدل التضخم وعلاقته عكسية مع الصادرات الصناعية انخفاضه يؤدي الى تحقيق بيئة اقتصادية مستقرة تشجع الاستثمار والناتج وبالنتيجة الصادرات الصناعية.

$X4 =$ سعر الصرف وعلاقته عكسية وفق المنطق الاقتصادي يعني انخفاض سعر الصرف يؤدي الى زيادة الصادرات الصناعية لان سعر الصادرات المحلية تصبح ارخص نسبياً في السوق الدولية.

أولاً : اختبار الاستقرار : تم إجراء اختبار Fisher-ADF للتأكد من استقرار السلاسل الزمنية حيث تم استخدام بيانات المقطع العرضي لمعرفة فيما إذا كانت مستقرة في نفس المستوى ام في مستويات مختلفة لمتغيرات الدراسة وبعد إجراء الاختبار تبين ان السلاسل الزمنية

لمتغيرات الدراسة مستقرة ولكن بمستويات مختلفة حيث استقرت متغيرات الصادرات الصناعية وعرض النقد الواسع وسعر الصرف في الفرق الاول في حين استقرت كل من سعر الفائدة ومعدل التضخم في المستوى عند مستويات معنوية مقبولة احصائياً.

الجدول (1) ملخص نتائج اختبار Fisher-ADF لاستقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

| الاستقرارية لمتغيرات نموذج جنوب اسيا في الفرق الاول 1985-2024 | | الاستقرارية لمتغيرات نموذج جنوب اسيا في المستوى 1985-2024 | | المستوى المتغيرات |
|---|---------------|---|---------------|-------------------|
| الفرق الاول | | المستوى | | |
| الاحتمالية | قيمة الاختبار | الاحتمالية | قيمة الاختبار | |
| 0.00454 | -14.567 | - | - | الصادرات الصناعية |
| 0.0003 | -27.3551 | - | - | عرض النقد الواسع |
| - | - | 0.00447 | -9.4348 | سعر الفائدة |
| - | - | 0.00423 | -7.5784 | معدلات التضخم |
| 0.00002 | -15.6623 | - | - | سعر الصرف |

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي EViews 10 بعد التأكد من استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة نستطيع استخدامها في النموذج والاعتماد عليها بعد التوصل الى نتائج التقدير في اتخاذ القرار بشأنها والتنبؤ بها فيما يخص الازمات المستقبلية وبما انها مستقرة بمستويات مختلفة سوف نعتمد على اختبار Fisher- χ^2 الخاص بالتكامل المشترك.

ثانياً: اختبار التكامل المشترك للنموذج : بعد إجراء اختبار الاستقرار لمتغيرات الدراسة نبدأ بالخطوة الثانية المتمثلة باختبار التكامل المشترك بالاعتماد على اختبار Fisher- χ^2 ، الذي طور من قبل مادالا Maddala و الاقتصادي Wu للعلاقة طويلة الاجل حيث يؤكد على ان المتغيرات المستقرة في المستوى لا تدخل في اختبار التكامل المشترك لانها استقرت بذاتها الا في حالة كونها متغير الاستجابة.

الجدول (2) نتائج اختبار Fisher- χ^2 الخاص بالتكامل المشترك

| المتغيرات | Fisher Stat. (From Test) | الاحتمالية | Fisher Stat. (From Max-Eigen Test) | الاحتمالية |
|-----------|--------------------------|------------|------------------------------------|------------|
| None | 33.12 | 0.0000 | 18.66 | 0.0016 |
| At most 1 | 19.22 | 0.0022 | 10.521 | 0.0525 |
| At most 2 | 12.23 | 0.0311 | 7.632 | 0.1743 |
| At most 3 | 9.436 | 0.0834 | 5.100 | 0.4508 |
| At most 4 | 14.25 | 0.0096 | 14.47 | 0.0088 |

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي EViews 10 ومن خلال الجدول (2) تبين ان هناك اربعة اتجاهات للتكامل المشترك عند مستوى معنوية اقل من 0.05 او عند مستويات معنوية مقبولة احصائياً ، يفسر ذلك وجود علاقة تكاملية طويلة الاجل بعبارة اخرى هناك علاقة تأثير بين المتغيرات تظهر في الاجل الطويل.

ثالثاً: نتائج تقدير الانموذج في الاجلين : يظهر من الجدول معنوية الانموذجين وهذا ما اكدته قيمة معامل التحديد R_{adj}^2 والبالغة 0.47 للانموذج قصير الاجل ، وقيمة معامل التحديد R_{adj}^2 للانموذج طويل الاجل والبالغة 0.92 ، هذا يعني ان تأثير المتغيرات المستقلة في

الظاهرة المدروسة في الانموذج في الاجل القصير تفسر حوال 0.47 ، وما تبقى فهي متغيرات من خارج الانموذج لم يحط بها الانموذج والبالغة 0.53. اما الانموذج في الاجل الطويل اثبت معنويته بشكل افضل حيث قدرت تأثيرات المتغيرات المستقلة في المتغير التابع بمقدار معامل التحديد البالغة 0.92 وما تبقى تعود الى متغيرات من خارج الانموذج لم يحط بها الانموذج والبالغة 0.08 ، اما القوة التفسيرية للانموذجين اظهرت معنويتهما وهذا ما جاء به معامل التحديد للانموذج ككل F والبالغة في الانموذج القصير الاجل 1226 ، اما في الاجل الطويل فقد بلغت قيمة F المحسوبة 609 عند مستويات معنوية مقبولة احصائياً. كما تبين معنوية المتغيرات المستقلة في الانموذجين وهذا ما اكدته اختبار t التي سيتم مناقشتها.

الجدول (3) ملخص نتائج تقدير الانموذج القياسي للدراسة

| المتغيرات | نتائج تقدير العلاقة قصيرة الاجل | Coefficient | الاحتمالية | نتائج تقدير العلاقة طويلة الاجل | Coefficient | الاحتمالية |
|--------------------|---------------------------------|-------------|------------|---------------------------------|-------------|------------|
| X1 | t= 2.5679 | 0.386633 | 0.0143 | t= 4.67822 | 0.28679 | 0.2200 |
| X2 | t= -4.6578 | -0.041201 | 0.0006 | t= -2.94345 | -0.241045 | 0.0967 |
| X3 | t= 3.8765 | 0.072230 | 0.0033 | t= -2.62834 | -0.226836 | 0.1300 |
| X4 | t= -2.9721 | -0.06790 | 0.0452 | t= -10.9871 | -0.43201 | |
| R ² adj | 0.4722 | - | - | 0.92345 | - | - |
| LM χ^2 | 1226 | - | 0.000246 | F= 609.0231 | - | 0.000309 |
| LM | 123 | - | 0.0000 | | | |
| D.W | 2.23 | - | - | 1.963 | - | - |

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي EViews 10
تم استخدام اختبار (SUR) كونها حققت افضل نتائج مقدره اذ اظهرت نتائج اختبار الانموذج قصير الاجل والانموذج طويل الاجل ، ان جميع متغيرات الدراسة معنوية من الناحية الاحصائية يؤكد ذلك اختبار t عند مستويات معنوية مقبولة احصائياً اذ اظهر اختبار t معنوية المتغير X1 عرض النقد الواسع لان قيمة t المحسوبة اكبر من الجدولية يعني ان المتغير X1 يؤثر في الظاهرة المدروسة الصادرات الصناعية بمقدار المرونة المذكورة وبالباغة (0.38) للانموذج قصير الاجل وبإشارة موجبة هذا يعني ان زيادة عرض النقد بنسبة 1% يؤدي الى زيادة الصادرات الصناعية لدول العينة بمقدار المرونة المذكورة وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية اذ تؤثر الزيادة في عرض النقد ايجابيا في حالة عدم وصول الاقتصاد الى حالة التشغيل الكامل للموارد لان زيادتها يخفض سعر الفائدة الذي يحقق نمواً في الاستثمار المحلي والاجنبي مما يزيد من الصادرات الصناعية. اما في النموذج طويل الاجل فقد اظهر معنويته ايضاً يعني ان زيادة عرض النقد بنسبة 1% يؤدي الى زيادة الصادرات الصناعية بمقدار المرونة البالغة (0.28).

كما اظهر الانموذج معنوية المتغير X2 سعر الفائدة وهذا ما اكده اختبار t المحسوبة وبالباغة (4.65) وهي اكبر من قيمتها الجدولية يؤكد ذلك قيمة الاحتمالية البالغة (0.006) في الاجل القصير يعني ان زيادة سعر الفائدة بنسبة 1% يؤدي الى تخفيض الاستثمار المحلي والاجنبي على حد سواء الذي من شأنه تخفيض الناتج والصادرات الصناعية بمقدار المرونة (0.04). وكذلك اظهرت النتائج تأثير سعر الفائدة في الانموذج طويل الاجل بمقدار المرونة البالغة (0.24) وبإشارة سالبة يتفق ومنطق النظرية الاقتصادية يعني ان زيادة سعر الفائدة يخفض من

الصادرات الصناعية لان الاخير يعتمد على الاستثمار المحلي والاجنبي فزيادة سعر الفائدة يقلل من الاستثمار بشكل عام. في حين اشارت نتائج الاختبار معنوية المتغير X3 معدل التضخم اذ جاءت قيمة t المحسوبة اكبر من الجدولية عند مستوى معنوية

مقبول احصائياً اثبت ذلك قيمة الاحتمالية كما جاءت بإشارة سالبة تشير الى ان الزيادة في معدل التضخم بنسبة 1% يؤدي الى تخفيض الصادرات الصناعية بمقدار المرونة البالغة (0.07) وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية لان التضخم يشكل حالة عدم استقرار في بيئة الاقتصاد الداخلية التي من شأنها ان تقلل من الاستثمار سواء كان محلياً ام اجنبياً مما يقلل من الانتاج الذي يقلل من الصادرات الصناعية.

في حين اثبت المتغير X4 سعر الصرف معنويته في الاجلين القصير والطويل وهذا ما اثبته اختبار t المحسوبة التي جاءت اكبر من الجدولية عند مستوى معنوية مقبول احصائياً وجاءت بإشارة سالبة يوضح العلاقة العكسية يعني ان انخفاض سعر الصرف بنسبة 1% يؤدي الى زيادة الصادرات الصناعية بمقدار المرونة البالغة (0.067) في الاجل القصير في حين بلغت (0.43) في الاجل الطويل وهذه العلاقة العكسية تتفق ومنطق النظرية الاقتصادية.

مما تقدم يتضح ان للسياسة النقدية أثراً ايجابياً في الاجلين القصير والطويل في الصادرات الصناعية لدول العينة وهذا يثبت فرضية الدراسة التي انطلق منها البحث ولكن الاثر الاكبر يظهر في الاجل الطويل يتضح ذلك من خلال قيمة معامل التحديد المصحح R_{adj}^2 .

رابعاً : اختبار السببية للمقطع العرضي: يوضح الجدول (4) تقييم اتجاه السببية بين متغيرات الدراسة وتبين ان هناك علاقة سببية باتجاه واحد بين متغيرات الدراسة من (معدل التضخم X3 ، سعر الصرف الاجنبي X4) الى عرض النقد الواسع X1 والصادرات الصناعية Y وسعر الصرف الاجنبي في حين جاءت

متذبذبة وباتجاهات ثنائية بين سعر الفائدة الحقيقي X2 والصادرات الصناعية Y، وهناك علاقة تبادلية بين سعر الفائدة الحقيقي X2 وعرض النقد الواسع X1. مما تقدم يتضح ان هناك علاقة سببية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة اي ان هناك اثر طويل الاجل بين متغيرات الانموذج.

الجدول (4) ملخص نتائج اختبار السببية لنموذج الدراسة

| الفرضية او فرضية العدم | W-Stat. | Zbar-Stat | Prob | اتجاه السببية |
|------------------------|---------|-----------|-------|---------------|
| → | 13.60 | 7.34 | 0.552 | X3→X2 |
| → | 9.55 | 4.13 | 0.756 | X4→X2 |
| ↔ | 6.35 | 3.22 | 0.632 | Y↔X2 |
| ↔ | 5.89 | 3.49 | 0.89 | X2↔X1 |

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي EViews 10

اولاً: الاستنتاجات:

1. ان الاختلاف الاساسي بين دول عينة البحث في الانظمة السياسية والبنية الاجتماعية والاقتصادية ولكن ما يميز هذه الدول الادارة الحكيمة للاقتصاد الكلي ساعدت على تخفيض التضخم وتعزيز الصادرات الصناعية الذي من شأنه رفع معدلات النمو الاقتصادي.
2. تظهر اهمية السياسات النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تحفيز الصادرات الصناعية اذ غيرت الصين والهند موقفها لصالح السياسات الموجهة نحو التصدير والنمو السريع.
3. تميزت دول العينة في تحقيق استقرار في معدل التضخم الذي يوفر البيئة المناسبة لتحقيق التنافسية السعرية في سوق التصدير اذ حققت حققت كل من الصين والهند مستوى تضخم منخفض مقارنة بالدول النامية الاخرى.
4. غياب الارتفاع المستمر في سعر الصرف الحقيقي من خلال اتباع سعر صرف ثابت قابل للتعديل الذي يشجع من نمو الصادرات الصناعية اذ تميزت الصين والهند من حماية سعر الصرف الحقيقي من الارتفاع الا ان احتمالية الارتفاع المفاجئ في قيمة العملة يؤثر سلباً في البيئة الاقتصادية.

ثانياً: المقترحات.

1. ضرورة اعتماد اسعار فائدة محددة لغرض تشجيع الادخار

- والاستثمار من خلال تعبئة المدخرات المحلية بالاضافة الى التمويل الخارجي الذي يكون على شكل استثمارات اجنبية.
2. ضرورة التحول من الصناعات التقليدية الى الصناعات كثيفة التكنولوجيا اذ تحولت الصين والهند من الصادرات كثيفة العمالة غي الماهرة الى الصادرات كثيفة رأس المال والتكنولوجيا.
3. ضرورة مراقبة تأثير تدفقات رأس المال في سعر الصرف لكل من الصين والهند الذي يحقق آثار هيكلية في السياسة النقدية بشكل عام وسياسة سعر الصرف بشكل خاص الذي يحقق حالة من عدم الاستقرار في العلاقة بين التضخم والصادرات الصناعية.
4. ضرورة الحذر من تدفقات رأس المال الكبيرة في اسعار الصرف والسياسة النقدية لكل من (الصين ، الهند) والمحافظة على اسعار تنافسية وبيئة تنظيمية لضمان تمويل المشاريع وفق آلية السوق.

قائمة المصادر

1. Mishkin F. The Economics of Money, Banking, and Financial Markets. Pearson Education; London; 2022.
2. Jacob T, Raphael R, V.S. Ajina. Impact of Exchange Rate and Inflation on the Export Performance of the Indian Economy: An Empirical Analysis. BIMTECH Business Perspectives (BSP); 2021.
3. Arie H, Tri SA, Rizky B. The Role of the Relationship between Money Supply & Exports in the Context of Economic Development through Increasing the Resilience of Foreign Exchange Reserves: Evidence from Selected Asian Countries. International Journal of

Current Science Research & Review. 2024;7(5):321-338.
(Adjust the page numbers as needed)

4. Tawakol H, Fadol A. Estimating the Impact of Macroeconomic Indicator Shocks on KSA Non-Oil Exports 1970-2019: (SVAR) Analysis & (NARDL) Assessment. International Journal of Economics & Financial Issues. 2020;10(6):112-130.
5. World Bank Group. Data: Get Started. Available from: <https://data.albankaldawli.org/about/get-started>
6. Saibal Ghosh, Industry effects of Monetary Policy : evidence from India.
7. Jorge David,2017, Industrial Structure and Transmission of Monetary Policy in Latin American Countries Investigation Economic. vol. LXXVI, 302.
8. Joel Ugochukwn, Showunmi Mojisola, Odaf.en Lynda, Impact of Monetary Policy on Export Sector Performance in Nigeria, vol.13.NO.1.PP.91.
9. Baicheng Zhou, Shu Wang, Henan Gao, Han Wang, Reserach on Monetary Policy Implementation and INDUSTRIAL Structure Transformation Under COVID-19-Evidence From Eight Economic Zones in Mainland China, Health Economics,v10-2022.
10. Hillary Chijindu, Imo Godwin, Emmanuel Kalu,2018, Monetray Policy Transmission and Industrial Sector Growth:Empirical Evidence From Nigeria, sage journals.
11. Sarder Naeem,2023, The Effect of Monetary Policy Shocks on Industrial Outputin Afghanistan, University of Department, v.10-iss.3.
12. Adebayo kutu, Harold Ngalawa,2017, Monetray Policy Shocks and Industrial Output in BRICS Countries, SPOUDAI Journal of Economics and Business, VOL.66.
13. World bank group, <https://data.albankaldawli.org/about/get-started>

الملحق (1) البيانات المعتمدة في البحث

| years | الصادرات الصناعية للصين | الصادرات الصناعية للهند | الصين | | الهند عرض النقد | | معدل التضخم الصين | معدل التضخم الهند | سعر البرص الصين | سعر صرف الهند |
|-------|-------------------------------|-------------------------------|------------------------------------|------------------------------------|---|------------------------------|-------------------------|-------------------------|-----------------------|------------------|
| | | | سعر الفائدة الحقيقي للصين | سعر الفائدة الحقيقي للهند | عرض النقد الواسع كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي | الناتج المحلي الاجمالي | | | | |
| 1985 | 9938 | 5312 | -2.07732 | 8.681674 | 53.57652 | 39.52834 | 16.42468 | 5.556424 | 2.936658 | 12.36875 |
| 1986 | 13506 | 5876 | 3.105961 | 9.093224 | 61.18452 | 41.66115 | 15.1136 | 8.729721 | 3.452792 | 12.61083 |
| 1987 | 22930 | 7497 | 2.700243 | 6.56018 | 65.3607 | 42.63417 | 7.233836 | 8.801126 | 3.7221 | 12.9615 |
| 1988 | 30047 | 9391 | -2.77203 | 7.638633 | 63.25333 | 42.50399 | 18.81182 | 9.383472 | 3.7221 | 13.91708 |
| 1989 | 36384 | 11159 | 2.520693 | 7.435843 | 66.31706 | 42.81634 | 18.24564 | 7.07428 | 3.765108 | 16.2255 |
| 1990 | 44312 | 12523 | 3.451645 | 5.269527 | 77.79368 | 42.18377 | 3.05229 | 8.971233 | 4.783208 | 17.5035 |
| 1991 | 54246 | 12828 | 1.804312 | 3.624717 | 84.51883 | 43.41786 | 3.556686 | 13.87025 | 5.323392 | 22.74243 |
| 1992 | 66756 | 15148 | 0.415635 | 9.132749 | 89.45659 | 44.14443 | 6.353981 | 11.78782 | 5.514592 | 25.91808 |
| 1993 | 73831 | 16303 | -3.65137 | 5.814777 | 100.0212 | 44.88346 | 14.61008 | 6.32689 | 5.761958 | 30.49329 |
| 1994 | 99524 | 19985 | -7.98974 | 4.33711 | 96.46949 | 46.02147 | 24.25699 | 10.24794 | 8.618743 | 31.37374 |
| 1995 | 125007 | 23205 | -1.41265 | 5.864178 | 99.02773 | 43.54531 | 16.79123 | 10.22489 | 8.351417 | 32.42708 |
| 1996 | 127259 | 24127 | 3.35497 | 7.792994 | 105.9622 | 44.68944 | 8.31316 | 8.977152 | 8.314175 | 35.43317 |
| 1997 | 155907 | 25732 | 6.911699 | 6.909579 | 115.2453 | 47.45998 | 2.786465 | 7.164252 | 8.289817 | 36.31329 |
| 1998 | 160342 | 25209 | 7.356478 | 5.121276 | 123.9034 | 48.90131 | -0.77319 | 13.23084 | 8.278958 | 41.25937 |
| 1999 | 172060 | 29024 | 7.20405 | 9.191247 | 133.6531 | 51.06493 | -1.40147 | 4.66982 | 8.27825 | 43.05543 |
| 2000 | 219859 | 32923 | 3.710664 | 8.342611 | 135.5804 | 54.64513 | 0.347811 | 4.009436 | 8.278504 | 44.94161 |
| 2001 | 235822 | 32794 | 3.726664 | 8.591449 | 141.0856 | 57.73907 | 0.719126 | 3.779293 | 8.277068 | 47.18641 |
| 2002 | 292561 | 37535 | 4.679724 | 7.907177 | 145.3901 | 62.61952 | -0.73197 | 4.297152 | 8.276958 | 48.61032 |
| 2003 | 396993 | 45352 | 2.638147 | 7.307881 | 153.5509 | 63.17925 | 1.127603 | 3.805859 | 8.277037 | 46.58328 |
| 2004 | 542366 | 55678 | -1.28281 | 4.910128 | 149.7936 | 64.63571 | 3.824637 | 3.767252 | 8.276801 | 45.31647 |
| 2005 | 700342 | 70864 | 1.613278 | 4.855145 | 151.0858 | 65.54812 | 1.776414 | 4.246344 | 8.194317 | 44.09998 |
| 2006 | 895390 | 79731 | 2.110578 | 2.570607 | 157.4945 | 68.06302 | 1.649431 | 5.796523 | 7.973438 | 45.30701 |
| 2007 | 1136143 | 92973 | -0.25957 | 5.681844 | 149.372 | 72.28042 | 4.816768 | 6.372881 | 7.607533 | 41.34853 |
| 2008 | 1331388 | 113148 | -2.30562 | 3.771756 | 148.8409 | 77.37296 | 5.925251 | 8.349267 | 6.948655 | 43.50518 |
| 2009 | 1124743 | 113303 | 5.531123 | 4.808592 | 175.0914 | 79.0752 | -0.72817 | 10.88235 | 6.831416 | 48.40527 |
| 2010 | 1476532 | 138005 | -1.0024 | -1.98386 | 176.1266 | 77.67995 | 3.175325 | 11.98939 | 6.770269 | 45.72581 |
| 2011 | 1771858 | 184251 | -1.40243 | 1.31798 | 174.5277 | 78.83731 | 5.553899 | 8.911793 | 6.461461 | 46.67047 |
| 2012 | 1924928 | 180146 | 3.585204 | 2.473522 | 180.8736 | 76.91319 | 2.619524 | 9.478997 | 6.312333 | 53.43723 |
| 2013 | 2077150 | 187899 | 3.755387 | 3.865993 | 186.6094 | 78.18217 | 2.62105 | 10.01788 | 6.195758 | 58.59785 |
| 2014 | 2201686 | 198705 | 4.522308 | 6.695176 | 190.8709 | 77.89935 | 1.921642 | 6.665657 | 6.143434 | 61.02951 |
| 2015 | 2143718 | 181637 | 4.353072 | 7.556488 | 202.1139 | 78.01191 | 1.437024 | 4.906973 | 6.227489 | 64.15194 |
| 2016 | 1965697 | 186061 | 2.901815 | 6.232711 | 207.6738 | 74.54927 | 2.000002 | 4.948216 | 6.644478 | 67.19531 |
| 2017 | 2116384 | 205024 | 0.112554 | 5.327609 | 201.4064 | 74.14419 | 1.593136 | 3.328173 | 6.758755 | 65.12157 |
| 2018 | 2318161 | 223265 | 0.821502 | 5.361666 | 195.0359 | 74.09782 | 2.07479 | 3.938826 | 6.615957 | 68.38947 |
| 2019 | 2320973 | 229445 | 3.024385 | 6.894875 | 197.8865 | 76.98188 | 2.899234 | 3.729506 | 6.908385 | 70.42034 |
| 2020 | 2421701 | 195416 | 3.838601 | 4.20391 | 211.8916 | 87.67667 | 2.419422 | 6.623437 | 6.900767 | 74.09957 |
| 2021 | 2532123 | 227832 | 3.257837 | 5.21876 | 204.3245 | 85.22478 | 2.618722 | 6.872361 | 6.806784 | 72.21435 |
| 2022 | 2687641 | 257659 | 3.198723 | 4.98762 | 200.9871 | 83.94576 | 2.367812 | 5.375478 | 6.773347 | 69.89451 |
| 2023 | 2712088 | 283427 | 2.878954 | 4.43986 | 198.8174 | 78.38457 | 2.134768 | 5.199045 | 6.658893 | 70.22146 |
| 2024 | 2787694 | 297652 | 2.772345 | 4.056723 | 176.6573 | 76.48391 | 1.972395 | 4.983422 | 6.435466 | 73.11023 |